محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما نحن فيه اذ الكلام في وجه الشبه والدليل على ما قررنا فيما سبق وتقدم بكلف وكتاب بان المراد بالناقص الناقص في الكلية ولو في الاعرفية والاشبهية لا الناقص في وجه الشبه فقط نعم يرد ان يقال بيان الاهتمام عرض عما نحن الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حسبما هو ظاهر قوله في وجه الشبه كقوله تعالى ﴿ مثل نورهِ ﴾ اي في قيد له لما توهم عدم صحة قولنا فيما سبق وكون التسمية ايضا بمعنى ان الذي انما هو في وجه الشبه وجاز ان تكون هنا كعرض من الاعراض فرجع جعل سواد احدهما مشبها والاخر مشبها به كما سيجيء قوله اذ لو قصد سي من حكمها قال السيد قدس سره فان قلت اذا اريد شيء من ذلك لم يجب التسمية الذي ذكرتم بل جاز عكسه لكونه اقوى في مادته المقصود قلت اراد ما ذكرنا انه كذلك التشبيه بينهما ولا حاجة ذكرا للتسمية فضلا عن كونه احسن فلا يكون مما نحن فيه وانما اقتصر على ذكر تسمية العرض بالصبغ لانه الاصل واذا عكس فقد ترك ذكر الاصل لزيادة المبالغة قوله زهر الربى جمع ربوة وهي ما ارتفع من الارض والظاهر من قوله فوقفت ما حصل لها انه حمل الزهر على النبات مجازا قوله والمشبه مركب كما صرح به فيما بعد دون شابه تركيب وجوابه ان الاضافة اذا لوحظ لا تمنع الافراد لما سبق ان المراد بالتركب هو الهيئة الحاصلة من عدة اشياء والمشبه به ههنا ليس كذلك قوله في صفة العقاب وهو مخصوص بانه لا يأكل الا قلب الطير قوله رطبا بعضها ويابسا بعضها قيل لا يخفى ان رطبا ويابسا حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبه المستفاد من كأن فالوجه ان الحال كان تكون مطابقة لصاحبها في التذكير والتانيث وقد انعدمت ههنا حيث لم يقل رطبه ويابسه فاشار الشارح بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها الى دفعه لكن ظاهره يقتضي لزوم حذف العامل وبقاء فاعله ولا يجوز البصريون ولا بعض الكوفيين اللهم الا ان يريد ان تعضيل الحال لفظا يستدعي تعضيل صاحبها

معنى وهو



معنى وهو كون تركيبها فان الرطوبة مالتشبه الى بعض والسوسنة بالتشبه الى الاخر والاظهر ان يقال التقدير قسما رطبا وقسما يابسا قوله اعبد محذول مكان الوشاح العبد القوم تقال امراة عبدا وعبدة ايضا اي ناعمة بنة العبد والاعبد الوسنان المايل العنق والمحذول المكحل والوشاح نسيج من ادم عريضا ويرصع بالجوهر تشد به المراة ثيابها وكشحها واراد بكان الوشاح الطير وقيل الحاصر قوله كما يسمر عن لو لوؤمض يسمر معنى يكشف فعداه بعن قوله شبه قعر سلاة اشار الى ان قول كيف حكم بالتشبه مع ان المسبه عبر مذكور لا لفظا ولا تقديرا وما يكون كذلك ليس من التسمية في شيء قلنا قد ذكرنا في الشرح في اول بحث الاستعارة ان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون بحذو فاحرز كلامه الذي في قوله تتاصم نكرة على ويكون في الكلام مار بعضي بعدنا ولعلها كانا في ما نحن فيه بعضي بالتسمية وسنضي تقدير المسبه قوله وهو ما وجهه منتزع من متعدد قال المحقق الشريف سن قدس سره لا يخفى ان المتبادر من ابداع وجه الشبه من متعدد ابتداعه من متعدد في طرفي التسمية لا كونه مركبا من متعدد وهو اراده كما توهمه الشارح قلت ورد في مثاله تسمية المفرد بالمفرد انتهى قيل علة اشتراعه من متعدد في طرفي التسمية مجموع والمتبادر ابتداعه من متعدد ليست احراله سواء كان احد الطرفين او اوصافا لهما ووجه الشبه اذا كان مركبا وكان الطرفان مفردين كان ضرورة من متعدد وهي اوصافها وليست هي احراله ضرورة وجب اشتراك الطرفين في وجه الشبه وامتناع اشتراك الطرفين في المركب نوعا وصنفا ضرورة انها هو وصف لاصرها بخصوصه لا يتحقق في الاخر فتامل ثم قول السكاكي اولا نرى ان المصنف على سبيل الاستعارة التحقيقية التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد فلا يصح ان نفسر كلامه ههنا كما مانبتا در منه مع كونه منافيا للمسرح به ومما يؤيد ما ذكرناه ان المصنف قال فيما بعد المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي لتسمية التمساح وقال الشارح هناك لتسمية التمساح ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بقيد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)